CD/1908

17 May 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٣ مايو/أيار ٢٠١١ موجهة من الممثل الدائم لألمانيا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى نائب الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها نص بيان برلين المتعلق بتزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ عن وزراء خارجية أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان

يشرفني أن أحيل إليكم، باسم "مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها"، نص بيان برلين بشأن نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ عن وزراء خارجية أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا البيان المشترك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، وتوزيعه على جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر.

(توقيع): هيلموت هوفمان
السفير والممثل الدائم
لدى مؤتمر نزع السلاح

الرجاء إعادة الاستعمال

بيان برلين الصادر عن وزراء الخارجية بشأن نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها

١- نحن، وزراء خارجية أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان، نؤكد مجدداً عزمنا المشترك على العمل من أجل تحقيق نزع الأسلحة النووية وتعزيز النظام الدولي لمنع انتشارها، على نحو ما جاء في البيان المشترك الذي اعتمدناه في اجتماعنا الأول الذي عُقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وإذ نعترف بما يواجهه الجنس البشري من مخاطر احتمال استخدام الأسلحة النووية، وضرورة التصدي لتزايد انتشارها والعمل على خفض ترساناتها وتعزيز الأمن النووي وتحسين السلامة النووية، نرى أن من الضرورة بمكان تقليل المخاطر النووية والسعي إلى تحقيق تقدم ملموس نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٢- ونؤسس جهودنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها الأساس الجوهري لتحقيق نزع الأسلحة النووية، وحجر الزاوية للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي، والأساس لتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية. إن توافق الآراء الذي تمخض عنه المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٠ يحدد جدول أعمال يتضمن خطة عمل تشمل الركائز الثلاث للمعاهدة، فضلاً عن هدف إيجاد شرق أوسط خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولقد عقدنا العزم على تعزيز ودعم تنفيذ التعهدات التي قطعتها جميع الدول الأعضاء في المعاهدة، وندعو إلى تحقيق المزيد من التقدم عن طريق المساهمات والمقترحات العملية.

٣- ونعرب عن ترحيبنا ودعمنا لتجديد الدعوة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية بوصفه الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها، ونرى بالتالي ضرورة مواصلة خفض أعداد الأسلحة النووية والحد من دورها في الاستراتيجيات والمفاهيم والمبادئ والسياسات الأمنية. كما نستحسن التطورات الأخيرة، وبخاصة بدء سريان المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وإعراب الطرفين عن نيتهما مواصلة عملية خفض الأسلحة النووية، وتشديدهما على ضرورة تضمين المعاهدة جميع فئات هذه الأسلحة. ويحدونا الأمل بشدة في أن تحذو حذوهما جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، مع تطبيق مبادئ عدم النكوص عن الالتزام بعملية نزع الأسلحة النووية وإمكانية التحقق منها وإضفاء الشفافية عليها.

٤- ونعترف بحق الدول الأعضاء في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، على نحو ما تكفله معاهدة منع الانتشار النووي. ونضم أصواتنا إلى الدعوة الدولية لتعزيز السلامة في المنشآت النووية إلى أعلى مستوى، وتعزيز تدابير السلامة النووية على نطاق العالم، وذلك في ضوء الأحداث الأخيرة التي شهدها مفاعل فوكوشيما دايتشي.

ونعرب عن دعمنا للمناقشات التي بدأت بالفعل على الصعد المحلية والدولية وفي المحافل والمنظمات الدولية، وبخاصة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما نرحب بالدعوة التي وجهها المدير العام للوكالة، السيد أمانو، إلى تنظيم مؤتمر وزاري بشأن السلامة النووية يُعقد في فيينا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٥- ولقد حان الوقت لتنشيط وتعزيز الجهود المتبادلة، اعترافاً بأن المشكلات الأمنية العالمية الراهنة تتطلب، أكثر من أي وقت مضى، حلولاً تعاونية ومتعددة الأطراف. ويتضمن جدول الأعمال الوارد في خطة العمل التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٠ الكثير من البنود التي لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق جهود متعددة الأطراف. ولأكثر من عقد من الزمان، لم تحقق آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف تطلعات المجتمع الدولي المتعلقة بمعالجة التحديات الأمنية الملحة عن طريق تحديد ونزع الأسلحة بصورة متعددة الأطراف، وتحقيق الإمكانيات الكبيرة المتمثلة في تعزيز الاستقرار الدولي وتيسير التنمية وتعزيز الأمن للجميع. وقد صدرت رسالة واضحة عن الاجتماع رفيع المستوى الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك مفادها: أن المجتمع الدولي لن يقبل إهدار المزيد من الوقت. فنحن متحدون في المطالبة بتنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

٦- إن توافق الآراء الذي توصل إليه المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار بشأن خطة العمل المستقبلية يبرهن على أن الجهود التعاونية والجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يمكن أن تكون ناجحة إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة. وهدفنا هو المحافظة على الزخم الذي حققته تلك النتيجة الناجحة وتسريع تنفيذها. وتوخياً لتحقيق هذه الغاية، اعتمدنا المقترحات العملية التالية من أجل اتخاذ إجراءات بشأن العناصر الرئيسية لخطة العمل.

المقترح الأول: ثمة توافق آراء فيما بين الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي مفاده ضرورة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، علماً بأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيضع حداً للمخاطر الناجمة عن حدوث سباق تسليح نووي في المستقبل ويقلل من خطر وقوع هذه المواد في أيدي جهات غير الدول. وستكون مثل هذه المعاهدة مكملة للجهود الجارية لتأمين حيازة المواد النووية في جميع أنحاء العالم. كما أنها تشكل خطوة هامة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونشعر بخيبة أمل كبيرة لأن مؤتمر نزع السلاح لم يشرع على الفور في إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بعد مضي عام على انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي دعا إلى ذلك. وفي حين نعترف بوجوب أن تعالج المفاوضات المتطلبات الأمنية لجميع الدول، نشير إلى عدم وجود أسباب أو مبررات للتسويف.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إلى اعتماد عملية رسمية للمساعدة في بناء الثقة من أجل وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى برنامج عمله. ولقد شرعنا في بذل جهود مكثفة

لتجاوز المأزق الحالي. وشاركت أستراليا واليابان في جنيف، على هامش جلسات المؤتمر، في سلسلة من المناقشات على مستوى الخبراء للنظر في الجوانب التقنية المتعلقة بهذه المعاهدة توخياً لتحقيق الزخم اللازم لبدء المفاوضات. وفي فيينا، أشرفت ألمانيا على الجهود التي تمخضت عن وضع ورقة بشأن التحقق الفعال من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتحديد الأسئلة التي يطرحها الخبراء العلميون، وتتضمن الورقة إسهامات في المداولات التي يجريها الخبراء. ونرى أن تشكيل فريق من الخبراء العلميين مكلف بالنظر في الجوانب التقنية للمعاهدة من شأنه تيسير بدء المفاوضات.

واستناداً إلى هذه المبادرات، سنواصل الضغط من أجل البدء الفوري للمفاوضات. ولا تزال الأولوية بالنسبة لنا هي إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح. بيد أنه إذا تعذر على مؤتمر نزع السلاح التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١، فسنطلب إلى الجمعية العامة معالجة الأمر والنظر في وسيلة لإطلاق هذه المفاوضات، بعد أن أُحيطت علماً بهذه المسألة في إطار البند ١٦٢ من جدول الأعمال "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

المقترح الثاني: يشكل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد الأهداف الرئيسية لجدول الأعمال المتعدد الأطراف. وندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على هذه المعاهدة أن تفعل ذلك. ونعرب عن استحساننا لالتزام الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا بالتصديق على هذه المعاهدة. ونعتقد أن وضع نهاية فعلية للتجارب النووية من شأنه تعزيز وليس إضعاف أمننا الوطني والأمن العالمي، كما أنه سيدعم إلى حد كبير النظام العالمي لنزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها. لقد فُتح باب التوقيع على هذه المعاهدة قبل خمسة عشر عاماً، ويزداد باضطراد عدد الدول الموقعة والمصدقة عليها. ونحن ملتزمون بإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتعزيز بدء سريانها في أقرب وقت. وسنستخدم مختلف الفرص الدبلوماسية لحث الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة على التوقيع والتصديق عليها، والشروع فوراً في استكمال الخطوات الضرورية لتسريع بدء سريانها. ونحن ملتزمون بدعم اللجنة التحضيرية المعنية بهذه المعاهدة في وضع نظام فعال للرصد والتحقق، ونثني على ما أُنجز من أعمال في هذا الصدد.

المقترح الثالث: خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار النووي المعقود في عام ٢٠١٠، التزمت الدول الحائزة لأسلحة نووية بتسريع التقدم نحو اتخاذ خطوات ملموسة تؤدي إلى تحقيق نزع السلاح النووي، وتقديم تقارير بهذا الشأن إلى الدول الأطراف في المعاهدة. وعلاوة على ذلك، وكتدبير يتعلق ببناء الثقة، شجع المؤتمر الدول الحائزة لأسلحة نووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على نموذج موحد للإبلاغ، ونعكف على وضع نموذج موحد يمكن أن تستخدمه هذه الدول للوفاء بالتزامها في هذا الشأن. وسندعو هذه

الدول إلى دراسة مقترحنا خلال اجتماعها المزمع عقده في باريس في حزيران/يونيه. ويحدد هذا النموذج توقعاتنا فيما يتعلق بالمعلومات التي نرغب في أن تقدمها جميع الدول الحائزة لهذه الأسلحة. ونعتقد أن الإبلاغ باستخدام نموذج موحد، على نحو ما حثت عليه خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي، سيحقق الثقة الدولية ويساعد على تهيئة المناخ لمواصلة عملية نزع السلاح. ونرى أن من الجوهري تعزيز شفافية عملية نزع الأسلحة النووية.

المقترح الرابع: نؤكد أن وجود نظام فعال لمنع الانتشار النووي يحقق فائدة أمنية مشتركة لجميع الشعوب. ونعترف بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من امتثال الدول لالتزامات منع الانتشار النووي. ونشير إلى أن البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية أصبحت نافذة المفعول بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والمكسيك في آذار/مارس ٢٠١١، وذلك يعني أن جميع البلدان الأعضاء في هذه المبادرة الشاملة لعدة مناطق تنفذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية، وهو ما نعتبره أحد المعايير الضرورية للتحقق. وندعو كافة الدول، تمشياً مع خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، إلى التوقيع على البروتوكولات الإضافية وتنفيذها من أجل إعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصلاحيات الإضافية التي تحتاجها لمنع وكشف الانتهاكات في مجال الالتزامات المتعلقة بمنع الانتشار النووي. وسيواصل كل منا في الإقليم الذي ينتمي إليه الدعوة بصورة ثنائية ومتعددة الأطراف إلى التطبيق العالمي للبروتوكولات الإضافية. ونعرض على جميع الأطراف المهتمة تبادل ما لدينا من تجارب وممارسات فيما يتعلق بالتوقيع على البروتوكولات الإضافية وتنفيذها، ونحن على استعداد لتقديم المساعدة القانونية وغيرها.

٧- وسنقيّم التقدم المحرز بشأن المقترحات الحالية خلال اجتماعنا القادم على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. وستستضيف تركيا الاجتماع القادم للمبادرة على مستوى الوزراء.

وسنواصل عملنا المتعلق بالبنود الرئيسية الأخرى لخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠، على نحو ما هو محدد في بياننا المشترك المؤرخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠. ونعتزم بصفة خاصة تعزيز إنشاء منطقة معترف بها دولياً خالية من الأسلحة النووية، استناداً إلى ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها، ووفقاً للمبادئ التوجيهية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ١٩٩٩، ونحن على اقتناع بأن إنشاء مناطق من هذا القبيل سيعزز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وسيعزز نظام منع الانتشار النووي ويساهم في تحقيق نزع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤكد الحاجة الملحة إلى إيجاد منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل، تمشياً مع الطلبات المعلقة التي اتُفق عليها في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن تنظيم مؤتمر خاص في عام ٢٠١٢.

كما سنعمل على وضع إجراءات محددة ترمي إلى تعزيز أنظمة مراقبة صادرات الدول، والتي تضطلع بدور كبير في منع الانتشار النووي.

وسنعزز بفعالية التثقيف في مجال نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها، انطلاقاً من اقتناعنا بأنه أداة قوية لحشد المزيد من الجهود على الصعيد العالمي في هذا المجال، وذلك عن طريق زيادة توعية مواطنينا بأهمية هذه المسألة وفهمها.

٨- إن الاهتمام الذي حظيت به مبادرتنا في جميع الأقاليم والمجموعات يشكل مصدر تشجيع لنا. ونشعر بالامتنان لجميع الدول التي تود المشاركة في جهودنا ودعم مقترحاتنا. فتضافر الجهود هو وحده الذي ينجح في إقامة الجسور الضرورية وتحقيق تقدم هادف نحو الأهداف المتآزرة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار النووي.

برلين، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١